US-China Rivalry on the Korean Peninsula
The Economic and Political Dimensions

Ahmed Jassim Al-Najjar [*]
Dr. Afif Haidar [**]
Dr. Maher Al-Liwa [***]

(Received 5 / 2 / 2026. Accepted 29 / 3 / 2026)

□ ABSTRACT □

This research examines the escalating rivalry between the United States of America and the People's Republic of China on the Korean Peninsula, focusing specifically on the economic and political dimensions. The study aims to analyze the nature of this competition, its tools, and its impact on regional stability, both regarding North Korea (nuclear file and sanctions) and South Korea (security and economic alliances). The study hypothesizes that the economic and political refinery between Washington and Beijing deepens the Korean division and complicates regional conflict resolution, transforming the peninsula into a geopolitical arena for polarization. It also highlights American strategies aimed to containing Chinese influence, in contrast to China's efforts to strengthen its political and economic presence in the region. The research employs an analytical approach to understand how the two great powers utilize their trade, investment, military, and diplomatic tools to advance their influence at the expense of the other. It concludes that the Korean Peninsula represents a pivotal strategic arena for competition between Washington and Beijing, impacting regional security and international balances, and that this competition is not merely a struggle for influence but a fundamental factor shaping the security and economic dynamics for Northeast Asia.

Keywords: Us-China rivalry, Korean Peninsula, economic dimension, political dimension, international politics.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Postgraduate(Phd) Student, Department Of Economics And Planning (International Relations), Faculty Of Economics, Latakia University, Syria.** ahmad.alnajjar@latakia-univ.edu.sy
[**]**professor, Department Of Economics And Planning (International Relations), Faculty Of Economics, Latakia University, Syria.**
[***]**Assistant Professor, Department Of Economics And Planning (International Relations), Faculty Of Economics, Latakia University, Syria.**

التنافس الأمريكي–الصيني في شبه الجزيرة الكورية

البعد الاقتصادي والسياسي

أحمد جاسم النجار [*]

د. عفيف يوسف حيدر [**]

د. ماهر صالح اللّيوا [***]

(تاريخ الإيداع 5 / 2 / 2026. قُبِل للنشر في 29 / 3 / 2026)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في شبه الجزيرة الكورية، مع التركيز على البعدين الاقتصادي والسياسي. ولكن هذا التنافس بينهما يختلف عمّا كان موجوداً بين المعسكرين الغربي والشرقي، خلال الحرب الباردة كصراع أيديولوجي.

يسعى البحث إلى تحليل طبيعة هذا التنافس وأدواته وتأثيره على الاستقرار الإقليمي، سواء على مستوى كوريا الشمالية (الملف النووي والعقوبات) أو كوريا الجنوبية (التحالفات الأمنية والاقتصادية). يفترض البحث أن التنافس الاقتصادي والسياسي بين واشنطن وبكين يؤدي إلى تعميق الانقسام الكوري ويزيد من تعقيد حل النزاعات الإقليمية، مما يحول شبه الجزيرة الكورية إلى ساحة استقطاب جيو سياسية. كما يسلط الضوء على الاستراتيجيات الأمريكية التي تهدف إلى احتواء النفوذ الصيني، مقابل سعي الصين إلى تعزيز حضوره السياسي والاقتصادي في المنطقة. يعتمد البحث على المنهج التحليلي لفهم كيفية استخدام القوتين العظمتين لأدواتهما التجارية، الاستثمارية، العسكرية والدبلوماسية لتعزيز نفوذهما على حساب الطرف الآخر، ويخلص البحث إلى أن شبه الجزيرة الكورية تمثّل ساحة استراتيجية محورية للتنافس بين واشنطن وبكين بما ينعكس على الأمن الإقليمي والتوازنات الدولية، وأنّ التنافس ليس مجرد صراع على النفوذ، بل هو عامل أساسي في تشكيل ديناميات الأمن والاقتصاد في شمال شرق آسيا.

الكلمات المفتاحية: التنافس الأمريكي– الصيني، شبه الجزيرة الكورية، البعد الاقتصادي، البعد السياسي، السياسة الدولية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

[*] **طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية)، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية ، سوريا.**

ahmad.alnajjar@latakia-univ.edu.sy

[**] **أستاذ ، قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية)، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية ، سوريا.**

[***] **مدرس ، قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية)، كلية الاقتصاد ، جامعة اللاذقية ، سوريا.**

مقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية، تمثّلت في صعود الصين كقوة اقتصادية وسياسية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد انعكس هذا التنافس على العديد من المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية، وفي مقدمتها شبه الجزيرة الكورية، لما تمثّله من موقع جيوسياسي حساس وتأثير مباشر على أمن شرق آسيا.

لذلك تسعى السياسة الأمريكية إلى تحجيم الصعود الصيني في البيئة الإقليمية والدولية من خلال الوجود والتأثير الفاعل في مناطق العمق الإستراتيجي الصيني، من خلال تحالفات ونقاط خلافية في شرق آسيا، إضافة إلى أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية والتجارية.

يأتي هذا البحث لتحليل أبعاد التنافس الأمريكي– الصيني في شبه الجزيرة الكورية مع التركيز على البعدين السياسي والاقتصادي، ومحاولة فهم انعكاساته على الاستقرار الإقليمي والدولي.

الدراسات السابقة:

1–التنافس الأمريكي–الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المركز الديمقراطي العربي، برلين 2022.

تقدم الدراسة رؤية لتحليل الأبعاد الإستراتيجية للتنافس في الشرق الآسيوي (الأمنية–التكنولوجية–كوريا الشمالية).

2–بدر صايم، التنافس الصيني– الأمريكي وتداعياته على النظام العالمي، مجلة حمورابي، العدد 50، 2024.

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات الصينية–الأمريكية ونظرة كل طرف للآخر، ومحاولة استشراف طبيعة النظام العالمي في ظلّ التجاذب والتنافس بين الطرفين.

أهمية البحث وأهدافه:

أولا– أهمية البحث:

1– **الأهمية العلمية:** يكتسب البحث أهمية علمية عبر تحليل ديناميكيات القوى العظمى في منطقة إستراتيجية، وفهم تأثير التنافس الدولي على الاستقرار العالمي، وتطوير نظريات العلاقات الدولية.

2– **الأهمية العملية:** تتجلى في دراسة وتحليل المتغيرات السياسية والاقتصادية لموازين القوى وتداعيات ذلك على العلاقات الدولية، والمصالح الأمريكية والصينية في شبه الجزيرة الكورية.

ثانيا– أهداف البحث:

1– تحليل طبيعة التنافس الأمريكي – الصيني في شبه الجزيرة الكورية.

2– دراسة البعد السياسي لهذا التنافس وانعكاساته الأمنية.

3– توضيح البعد الاقتصادي وأدوات النفوذ الاقتصادي للطرفين.

4- تقييم تأثير هذا التنافس على استقرار شبه الجزيرة الكورية.

ثالثاً- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ التنافس الأمريكي – الصيني في شبه الجزيرة الكورية لا يقتصر على البعد السياسي والأمني فحسب، بل يمتد ليشمل البعد الاقتصادي، وأنّ هذا التنافس يسهم في تعقيد الأزمات الإقليمية ويؤثّر سلباً على فرض الأمن والاستقرار في شمال شرق آسيا.

رابعاً- متغيرات البحث:

المتغير المستقل: التنافس الأمريكي – الصيني.

المتغيرات التابعة: الاستقرار السياسي في شبه الجزيرة الكورية – العلاقات الاقتصادية في المنطقة – الأمن الإقليمي.

خامساً- مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يؤثر التنافس الأمريكي – الصيني بأبعاده السياسية والاقتصادية على استقرار وأمن شبه الجزيرة الكورية؟

سادساً- أسئلة البحث:

1- ما دوافع التنافس الأمريكي – الصيني في شبه الجزيرة الكورية؟

2- ما أدوات التنافس السياسي بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة؟

3- كيف يوظف الطرفان البعد الاقتصادي لتعزيز نفوذهما؟

4- ما انعكاسات هذا التنافس على الأمن والاستقرار الإقليمي؟

سابعاً- منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يقوم على أساس توصيف وتحليل المرتكزات والمصالح الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والصين، والإجراءات المتبعة وتأثيرها على حالة التنافس بينهما.

المنهج المقارن: يحاول الباحث توظيف المنهج المقارن لدراسة سلوك كل من الولايات المتحدة والصين والمقارنة بينهما.

ثامناً- محددات البحث:

1- الإطار الزمني: 1991 – 2024 حيث تشمل هذه الفترة منذ انتهاء الحرب الباردة وهيمنة القطب الواحد حتى انتهاء فترة إدارة الرئيس الأمريكي بايدن، وقد يعود الباحث إلى تاريخ سابق أو لاحق لهذا الإطار، بما يخدم البحث.

2- الإطار المكاني: شبه الجزيرة الكورية.

المبحث الأول: شبه الجزيرة الكورية في إستراتيجيات القوى الكبرى

تمثّل شبه الجزيرة الكورية مسرحاً جيوسياسياً بالغ الأهمية، إذ تقع عند نقطة اِلتماس الحاسمة بين القوى القارية (الصين وروسيا) والقوى البحرية (الولايات المتحدة واليابان)؛ هذا الموقع الإستراتيجي لم يكن مجرد عامل جغرافي، بل كان دائماً ساحة تنافس وصراع بين القوى الكبرى، ما جعل المنطقة نقطة محورية في إستراتيجيات القوى العظمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكرّس انقسامها كأحد أبرز نتائج هذا التنافس، وعليه لا يمكن فهم التنافس الأمريكي–الصيني الحالي دون تحليل الكيفية التي ينظر بها كل طرف لشبه الجزيرة الكورية كجزء لا يتجزأ من أمنه القومي وتوازناته الإقليمية والدولية. واقترنت البيئة الإقليمية في منطقة شمال شرق آسيا بوجود قوى كبرى ذات أبعاد دولية في تأثيرها متضمّنة في الإقليم وهي: الصين، اليابان، الولايات المتحدة، وفي نهاية الحرب الباردة أصبحت هناك تأثيرات لحقائق مهمة في البيئة الإستراتيجية لإقليم شمال شرق آسيا.[1]

هذا المبحث يستكشف المكانة الإستراتيجية لشبه الجزيرة الكورية في رؤى واشنطن وبكين.

أولاً– الأهمية الجيوسياسية والتاريخية لشبه الجزيرة الكورية:

تعدّ شبه الجزيرة الكورية "بوابة" أو "جسراً" حيوياً، تاريخياً وجغرافياً، حيث تتحكّم في الممرات البحرية الرئيسية وتوفّر نقطة انطلاق نحو اليابسة الآسيوية أو المحيط الهادئ. هذه الأهمية جعلتها منذ القرن التاسع عشر هدفاً رئيسياً لتنافس القوى الكبرى، وهو ما أسفر في النهاية عن تقسيمها في عام 1945 وتثبيت هذا الانقسام بعد الحرب الكورية (1950–1953).[2]

وتكمن الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لشبه الجزيرة العربية بأنّها:

1– بؤرة تنافس قوى عظمى: كانت تاريخياً محل أطماع الدول المجاورة ولا تزال ساحة لتنافس الولايات المتحدة مع الصين وروسيا.

2– نقطة ساخنة نووياً: يمثل البرنامج النووي لكوريا الشمالية والاستقرار في شبه الجزيرة تهديداً مباشر للأمن الإقليمي الدولي.

ينظر إلى الانقسام الحالي في شبه الجزيرة كتجسيد حي لاستمرار التنافس الأيديولوجي والإستراتيجي بين الشرق والغرب، أو القوى القارية (البحرية)، فوجود كوريا الشمالية (المعزولة والنووية) على حدود الصين، ووجود كوريا الجنوبية (المتحالفة مع الولايات المتحدة) جنوبها، يخلق توازناً هشاً؛ لكنّه ضروري لاستمرار مصالح القوى العظمى. لذلك فإنّ أي تغيير جوهري في وضع شبه الجزيرة الكورية، سواء بالتوحيد أو الانهيار، يمثل تهديداً وجودياً لاستراتيجيات القوى الكبرى في شمال شرق آسيا.[3]

ثانياً– شبه الجزيرة الكورية في الإستراتيجية الأمريكية:

انتقل الاهتمام الإستراتيجي للقوى الكبرى من مناطق المركز والقلب (كما أشار إلى ذلك رواد النظريات الماكندرية والأرضية) إلى مناطق صنّفت على أنها هوامش وأطراف، ورافق هذا الاهتمام انتقال مركز القوة والتنافس من

المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي "آسيا الباسفيك" Asia pacific، ثم بعدها منطقة "الهندو باسفيك" التي أصبح فيها التنافس بين القوى الكبرى مفتوحاً على المحيطين الهندي والهادي.[4]

بالنسبة للولايات المتحدة تمثّل شبه الجزيرة الكورية ركيزة أساسية في إستراتيجيتها الإقليمية (التحالف والاحتواء) منذ منتصف القرن العشرين، وتتجسد هذه الاستراتيجية في ثلاث نقاط محورية:

1-نظام التحالف الأمني: يعدّ التحالف الأمريكي-الكوري الجنوبي (ROK-US Alliance) حجر الزاوية الذي يضمن الوجود العسكري الأمريكي المتقدّم في آسيا، ويهدف هذا التحالف إلى ردع أيّ تهديد قادم من كوريا الشمالية، وفي الوقت ذاته، يعمل كنقطة ارتكاز للولايات المتحدة في مواجهة النفوذ الصيني في إطار إستراتيجية "الهندو باسفيك الحرة والمفتوحة" (Free and open Indo-Pacific).

2-الاحتواء المزدوج: تنظر الإستراتيجية الأمريكية إلى كوريا الشمالية على أنّها تهديد نووي يجب احتوائه ومنع انتشاره، بينما تعتبر الصين منافساً استراتيجياً يجب الحدّ من تمدده الجغرافي والاقتصادي.[5]

إنّ الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية يضمن عدم تحوّل البحر الأصفر إلى "بحيرة صينية" خالصة ويحافظ على حرية الملاحة وسلامة طرق التجارة العالمية.

3-نشر القدرات المتقدمة: أصبحت كوريا الجنوبية قاعدة متقدمة لنشر قدرات عسكرية نوعية، مثل منظومة الدفاع الصاروخي ثاد (THAAD)، والتي تستخدمها واشنطن رسمياً لردع بيونغ يانغ، لكنها تثير قلق بكين بشكل مباشر كونها تسمح بمراقبة الأنشطة الصاروخية داخل الصين.

وقد حدّدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي تشرين الأول 2022 بعض السياسات الأمريكية للرد على الصين واستمرار التدخل في الشؤون الداخلية للصين وهي:[6]

أ- توظيف ورقة حقوق الإنسان.

ب- دعم الديمقراطية في هونغ كونغ.

ج- منع الصين من ضم تايوان.

ويمكن القول إنّ الإستراتيجية الأمريكية رسمت ملامح السياسة الأمريكية في عصر صراعات القوى الكبرى للتركيز على إقامة شراكات عسكرية واقتصادية مع الحلفاء لمواجهة الخصوم وتحديداً روسيا والصين.

ثالثاً- شبه الجزيرة الكورية في الإستراتيجية الصينية:

تتمحور الإستراتيجية الصينية تجاه شبه الجزيرة الكورية حول الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ومنع انهيار كوريا الشمالية، والحد من النفوذ الأمريكي مع الموازنة بين حليفتها بيونغ يانغ وعلاقاتها الاقتصادية مع سيؤول، وتسعى بكين لتحقيق توازن دقيق يضمن الاستقرار العسكري ودعم القيمة الاقتصادية المشتركة والتصدي للهيمنة الغربية.

تنظر الصين إلى شبه الجزيرة الكورية من منظور الأمن الحدودي والعمق الإستراتيجي، ويشكّل استقرار المنطقة أولوية قصوى بالنسبة لبكين، خاصة على حدودها الشمالية والشرقية، من منطلق العمق الإستراتيجي والحياد:

1–الدولة العازلة (Buffer State) تعد كوريا الشمالية "دولة عازلة" تاريخية وضرورية بين الصين والقواعد العسكرية الأمريكية المتمركزة في كوريا الجنوبية. بالنسبة لبكين، يعتبر انهيار نظام بيونغ يانغ وقيام دولة كورية موحدة وموالية للغرب على حدودها يمثل كابوساً جيو سياسياً يهدّد قلب الأمن القومي الصيني، لذا فإنّ الصين تدعم استقرار كوريا الشمالية على الرغم من توتر العلاقات معها في بعض الأحيان.[7]

2–مواجهة التهديدات الأمنية: تعتبر الصين التحالف الأمريكي–الكوري الجنوبي وقدرات الردع الأمريكية، مثل صواريخ (THAAD)، بمثابة محاولة لتطويقها، وتسعى الإستراتيجية الصينية إلى تقويض قوّة التحالف عبر تعميق الروابط الاقتصادية مع سيؤول واستخدام القوة الاقتصادية الهائلة لتكون الشريك التجاري الأهم لكوريا الجنوبية، مما يقلّل من اعتماد سيؤول الكلي على واشنطن.

3–الاستقرار كهدف أقصى: يتمثّل الهدف النهائي للصين في الحفاظ على الوضع الراهن المستقر نسبياً في شبه الجزيرة، مع تجنّب الحرب ومنع توحيد شبه الجزيرة تحت هيمنة الغرب.

رابعاً– دور القوى الكبرى الأخرى (روسيا واليابان):

– روسيا:

لا يقتصر التنافس في شبه الجزيرة الكورية على الولايات المتحدة والصين فقط، بل تشارك روسيا واليابان أيضاً في رسم ملامح التوازن الإقليمي. فروسيا تسعى إلى استعادة نفوذها في شرق آسيا من خلال الانخراط في القضايا الأمنية الكورية، مستفيدة من علاقاتها التاريخية مع كوريا الشمالية، وموقعها الجغرافي القريب (حدود مشتركة بينهما 19 كم).

أبعاد الإستراتيجية الروسية اتجاه شبه الجزيرة الكورية:[8]

1– التحالف العسكري والأمني: وقّعت روسيا وكوريا الشمالية في حزيران 2024 اتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة تنصّ على تقديم الدعم العسكري المتبادل في حال تعرّض أيّ طرف لهجوم.

2– مواجهة النفوذ الغربي: تعتبر روسيا شبه الجزيرة الكورية منطقة استراتيجية للحد من تنامي النفوذ الأمريكي في شرق اسيا وتتشارك مع كوريا الشمالية في مواجهة الهيمنة الغربية.

3– العلاقات الاقتصادية والسياسية: تعززت العلاقات الروسية –الكورية الشمالية، وتعدّ كوريا الشمالية من الدول القليلة التي تدعم روسيا في موقفها تجاه أوكرانيا.

–اليابان:

ترتكز إستراتيجية اليابان الحديثة تجاه شبه الجزيرة الكورية على تعزيز التحالفات الأمنية الثلاثية (مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية) لاحتواء تهديدات كوريا الشمالية النووية ومواجهة النفوذ الصيني مع السعي لتطبيع العلاقات مع سيؤول اقتصادياً وأمنياً. رغم إرث التاريخ المتوتر وذلك لضمان استقرار الإندو–باسيفيك.

فاليابان تنظر إلى شبه الجزيرة الكورية من منظور أمني واقتصادي، حيث تشكّل البرامج النووية والصاروخية الكورية الشمالية تهديداً مباشراً لأمنها القومي، كما أنّ أي تغيير في ميزان القوى الكوري قد يؤثّر في مكانتها الإقليمية لذلك تدعم طوكيو بقوة الوجود الأمريكي في المنطقة، وتنسق بشكل وثيق مع واشنطن وسيؤول.[9]

يرى الباحث أنّ شبه الجزيرة الكورية تمثل محوراً استراتيجياً أساسياً في سياسات القوى الكبرى، حيث تتقاطع فيها المصالح الأمريكية والصينية بشكل مباشر، وتتشابك مع أدوار روسية ويابانية داعمة أو موازنة، وتعدّ هذه الأهمية الإستراتيجية الأساس الذي يبنى عليه التنافس السياسي والاقتصادي لاحقاً.

المبحث الثاني: التنافس السياسي الأمريكي – الصيني في شبه الجزيرة الكورية

يمثّل التنافس السياسي بين الولايات المتحدة والصين في شبه الجزيرة الكورية أحد أبرز مظاهر الصراع على النفوذ في شرق آسيا، حيث تتجلّى فيه اختلافات جوهرية في الرؤى الإستراتيجية، وطبيعة الأدوار الدولية، وآليات إدارة الأزمات، فبينما تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها السياسية والأمنية في المنطقة عبر شبكة تحالفات قوية، تعمل الصين على تعزيز دورها كقوة إقليمية صاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل التوازنات السياسية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. كما تقوم السياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع الصين على اتجاهين هما:[10]

الأول: يرى أنّ الصين تشكل خطراً حقيقياً على الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بالاستناد إلى عدة حقائق، منها تنامي قوة الاقتصاد الصيني وما تبعه من تنامي لقوتها العسكرية، وطموحها في فرض هيمنتها على شرق آسيا.

الثاني: يتمثّل في الابتعاد عن تصوّر الصين عدواً للولايات المتحدة، ويدعو هذا الاتجاه إلى انتهاج سياسات معتدلة تجاهها لدفعها نحو الاندماج التدريجي في المجتمع الدولي.

أولاً– الإطار العام للتنافس السياسي:

يعرف التنافس السياسي بين القوى الكبرى بأنّه سعي كل طرف إلى توسيع نفوذه السياسي وتقليص نفوذ الطرف الآخر، دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة، وفي الحالة الكورية يتجسّد هذا التنافس من خلال:

1–إدارة ملف كوريا الشمالية النووي.

2–التأثير في قرارات كوريا الجنوبية السياسية والأمنية.

3–توجيه مسارات الحوار أو التصعيد في شبه الجزيرة.

وترى النظرية الواقعية في العلاقات الدولية أنّ هذا النوع من التنافس ناتج عن سعي الدول الكبرى إلى تعظيم أمنها القومي في بيئة دولية فوضوية، مما يفرض على الدول التنافس المستمر لتعظيم قواها الشاملة وضمان بقائها.[11]

ثانياً– السياسة الأمريكية تجاه شبه الجزيرة الكورية:

تركّز السياسة الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية على ثلاثة محاور رئيسة:

1–تعزيز التحالف مع كوريا الجنوبية بوصفها شريكاً سياسياً وأمنياً محورياً.
2–احتواء كوريا الشمالية عبر العقوبات الاقتصادية والضغوط الدبلوماسية.

3–الحد من النفوذ الصيني ومنع بكين من التحوّل إلى الوسيط الحصري في القضايا الكورية.

وتستخدم الولايات المتحدة أدوات سياسية متعددة، تشمل الضغط داخل مجلس الأمن، وفرض العقوبات الدولية، إضافة إلى الانخراط في مفاوضات متعددة الأطراف مثل المحادثات السداسية، فإنّ الملف النووي الكوري الشمالي يدار بمنطق إدارة التهديد، لا حل له جذرياً بما يضمن بقاء التفوق الإستراتيجي الأمريكي في مواجهة الخصوم الإقليميين والدوليين.[12]

وعلى الرغم من المخاوف الأمريكية من صعود الصين ودورها المنافس في شرق آسيا، إلّا أنّها تدرك حاجتها إلى الصين لكبح جماح كوريا الشمالية، نظراً إلى أنّ الأخيرة تعتمد في اقتصادها على الصين بنسبة 90%.[13]

ثالثاً– السياسة الصينية تجاه شبه الجزيرة الكورية:

تقوم السياسة الصينية على مبدأ الاستقرار وتجنّب الفوضى، حيث ترى بكين أنّ أيّ تصعيد سياسي أو عسكري في شبه الجزيرة الكورية قد ينعكس سلباً على أمنها الداخلي ونموها الاقتصادي ولذلك تركز الصين على:

1–دعم الحلول الدبلوماسية.

2–معارضة العقوبات الشديدة التي تؤدي إلى انهيار كوريا الشمالية.

3–تعزيز دورها كوسيط سياسي رئيسي لا غنى عنه.

وفي التقدير، يُمكن القول إنّ التوترات التي تشهدها شبه الجزيرة الكورية بين الحين والآخر، تمثّل تهديداً كبيراً للأمن القومي للصين، في ضوء العلاقات التاريخية الوثيقة التي تربطها بكوريا الشمالية، بجانب اعتبارات التنافس على الزعامة والنفوذ مع الولايات المتحدة في شرق آسيا، وهو ما يدفع الصين إلى التعامل مع التأثيرات والتداعيات المحتملة لهذه التوترات على أمنها القومي، من خلال مسارات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية، مع منح الأولوية في هذا السياق للمسارين الدبلوماسي والاقتصادي، لكونهما الأقل تكلفة للصين مقارنة بالمسار العسكري الذي قد يترتب على لجوء بكين إليه لحماية حليفتها الإستراتيجية بيونغ يانغ تداعيات تفوق قدرة النظام الصيني على تحمل نتائجها استراتيجياً واقتصادياً.

وتنطلق السياسة الصينية تجاه شبه الجزيرة الكورية من أولوية الحفاظ على الأمن القومي، ومنع ظهور تهديد مباشر على حدودها الشمالية الشرقية، قد يبرر تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا.[14]

ويعود التغيير في ميزان القوة بين الولايات المتحدة والصين إلى تعاظم قوة الصين وليس إلى انحدار الولايات المتحدة فما زالت الأخيرة هي القوة الأعظم اقتصادياً وعسكرياً، وما زالت هيمنتها السياسية واضحة، ولكنّها تجد نفسها أمام تحديات عديدة للحفاظ على تفوقها.[15]

كما تتوضّح بمقارنة القوة العسكرية بين الطرفين في الجدول الآتي.

الجدول رقم [1] مقارنة بين الجيشين الأمريكي والصيني في كانون الثاني لعام 2025:

المعيار	الصين		الولايات المتحدة الأمريكية	
ميزانية الدفاع	266 مليار دولار		900 مليار دولار	
إجمالي الجنود	2.545.000		2.127.500	
القوات البرية	الدبابات	6800	الدبابات	4640
	المدرعات	144.017	المدرعات	391.963
	مدافع ذاتية الحركة	3.490	مدافع ذاتية الحركة	1.595
القوات الجوية	اجمالي الطائرات	3.309	اجمالي الطائرات	13.043
	طائرات مقاتلة	1.212	طائرات مقاتلة	1.790
	قاذفات	371	قاذفات	889
	طائرات مروحية	913	طائرات مروحية	5.843
	هليكوبتر هجومي	281	هليكوبتر هجومي	1.002
القوات البحرية	قطع الاسطول البحري	754	قطع الاسطول البحري	440
	حاملة طائرات	3	حاملة طائرات	11
	حاملة مروحيات	3	حاملة مروحيات	9
	غواصات	61	غواصات	70
الدعم اللوجستي	المطارات	531	المطارات	15.873
	سفن تجارية	8.314	سفن تجارية	3.533
	ميناء بحري	22	ميناء بحري	35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة منها: قناة مقارنات الجيوش، القاهرة 2025 – مقارنة عسكرية حقائق وأرقام، موقع الحياة في أمريكا 2025 – قناة الجزيرة 18 أيلول 2025

من خلال هذه المقارنة يتضح أنّ الولايات المتحدة لديها إنفاق عسكري كبير يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف ميزانية الدفاع لدى الصين التي تمتلك أكبر جيش في العالم، وأيضاً تمتلك الولايات المتحدة معدات للقوات البرية وأيضاً طائرات متنوعة أكثر من الصين التي تمتلك صواريخ فرط صوتية، وقوة بحرية متطورة لدى الطرفين، وهما أيضاً قوتان نوويتان.

ويمكن القول إنّ الصين تمتلك عدداً أكبر من الجنود، بينما الولايات المتحدة تمتلك قوة تكنولوجية وعالمية تفوق الصين بكثير. السباق العسكري بينهما لا يتعلّق فقط بالعدد، بل بالتكنولوجيا، والتحالفات، والقدرة على الانتشار عالمياً.

رابعاً– كوريا الجنوبية كطرف متأثر بالتنافس:

تجد كوريا الجنوبية نفسها في موقف معقد بين حليفها الإستراتيجي الأمريكي وشريكها الاقتصادي الأكبر الصين، فمن الناحية السياسية تعتمد سيؤول على المظلة الأمنية الأمريكية، وفي الوقت نفسه تسعى إلى تجنب الصدام مع بكين.

وقد ظهر هذا التناقض بوضوح في أزمة نشر منظومة صواريخ "ثاد"، حيث دعمت الولايات المتحدة القرار، بينما عارضته الصين بشدة واعتبرته تهديداً مباشراً لأمنها القومي، ويعكس هذا المثال كيف يتحوّل التنافس السياسي الأمريكي–الصيني إلى عامل ضغط مباشر على سياسات الدول الإقليمية.[16]

خامساً– إدارة الأزمات والتنافس على تشكيل الأنظمة الإقليمية:

يشكّل ملف كوريا الشمالية النووي ساحة مركزية للتنافس السياسي بين واشنطن وبكين، حيث تسعى كلّ قوة إلى الظهور بمظهر الفاعل الأساسي في إدارة الأزمة، فالولايات المتحدة تفضل الضغوط القصوى والعقوبات، بينما تميل الصين إلى الحوار والتدرّج بالعقوبات. وتتصدّر كوريا الشمالية أوّل القائمة لأنّها أكثر مواقع الصراع احتمالاً في آسيا وإن لم يكن بالضرورة صراعاً صينياً– أمريكياً، في ظل معظم السيناريوهات المحتملة.[17]

ويرى "جوزيف ناي" أنّ هذا التنافس لا يدور فقط حول نزع السلاح النووي، بل حول من يمتلك شرعية القيادة السياسية في شرق آسيا، ومن هنا تتحوّل الوساطة نفسها إلى أداة من أدوات التنافس السياسي.[18]

ويمتد التنافس السياسي ليشمل صياغة القواعد والمعايير التي تحكم النظام الإقليمي في شمال شرق آسيا كالآتي:

1–المحور الأمريكي والتعاون الثلاثي: تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز التعاون الأمني الثلاثي بين واشنطن وسيؤول وطوكيو، هذا التعاون لا يهدف فقط إلى مواجهة كوريا الشمالية، بل يهدف سياسياً إلى بناء جبهة موحّدة تضمّ حلفاء واشنطن لمواجهة نفوذ بكين المتزايد في المنطقة، وتروج واشنطن لمفاهيم مثل "الأمن القائم على القواعد" الذي يتوافق مع مصالحها.

2– المبادرات الصينية وبدائل الهيمنة: تردّ الصين على هذه التكتلات بتقديم بدائل سياسية واقتصادية، مثل مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي تحاول جذب كوريا الجنوبية، ومحاولة تعزيز آليات مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، رغم أن دورها في شبه الجزيرة الكورية محدود، تسعى بكين إلى نشر خطاب سياسي يدعو إلى نظامٍ متعدد الأقطاب لا تهيمن عليه الولايات المتحدة، وتؤكّد على سيادة الدول وعدم التدخل.

تدار الأزمات في الكوريتين وفق منطق "حافة الهاوية"، حيث تستخدم القوى الكبرى هذه التوترات لإعادة صياغة الترتيبات الأمنية والإقليمية، سواء عبر تعزيز المنظومات الدفاعية أو عبر مبادرات السلام التنافسية.[19]

يرى الباحث أنّ التنافس السياسي الأمريكي–الصيني في شبه الجزيرة الكورية ليس صراعاً مباشراً، بل تنافساً مركباً تستخدم فيه أدوات دبلوماسية وتحالفات متعددة، وتبقى شبه الجزيرة الكورية إحدى أهم ساحات اختبار النفوذ السياسي بين القوتين في ظل غياب تسوية شاملة ومستدامة للأزمة الكورية.

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي للتنافس الأمريكي– الصيني في شبه الجزيرة الكورية.

يشكّل البعد الاقتصادي أحد أهم أبعاد التنافس الأمريكي–الصيني في شبه الجزيرة الكورية، إذ لم يعد الصراع بين القوى الكبرى يقتصر على الجوانب العسكرية أو السياسية فقط، بل امتدّ ليشمل مجالات التجارة، والاستثمار، وسلاسل التوريد، والتكنولوجيا المتقدمة، وتبرز شبه الجزيرة الكورية ولا سيما كوريا الجنوبية، بوصفها فاعلاً اقتصادياً محورياً في شرق آسيا، ما جعلها ساحة تنافس اقتصادي غير مباشر بين واشنطن وبكين.[20]

أولاً- الأهمية الاقتصادية لشبه الجزيرة الكورية:

تتمتع شبه الجزيرة الكورية بمكانة اقتصادية إستراتيجية، خاصة كوريا الجنوبية؛ تعدّ من أكبر الاقتصادات الصناعية في العالم وتحتل موقعاً متقدماً في مجالات التكنولوجيا، وصناعة أشباه الموصلات، والسيارات، وبناء السفن، كما تمثّل المنطقة حلقة وصل مهمة في سلاسل التوريد العالمية بين شرق آسيا والأسواق الغربية.

تتلخص الأهمية الاقتصادية في النقاط التالية:[21]

1-القوة التكنلوجية والصناعية (كوريا الجنوبية): ريادة عالمية في صناعة الإلكترونيات والرقائق الذكية (سامسونج، إس كيه هاينكس) التي تمثل جزءاً كبيراً من صادراتها.

2- الموقع الإستراتيجي: تقع في قلب شمال شرق آسيا، مما يجعلها مركزاً هاماً للشحن البحري والتجارة الدولية عبر البحر الأصفر وبحر اليابان.

3- الموارد الطبيعية والعمالة (كوريا الشمالية): تمتلك كوريا الشمالية احتياطات معدنية كبيرة (حديد، فحم، زنك، معادن نادرة)، يمكن أن تشكّل تكاملاً اقتصادياً كبيراً مع التكنولوجيا الكورية الجنوبية في حال توفر ظروف سياسية ملائمة.

ويرى "بول كروغمان" أنّ الاقتصادات المتقدمة في شرق آسيا تلعب دوراً حاسماً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وأنّ السيطرة أو التأثير في هذه الاقتصادات يمنح القوى الكبرى نفوذاً إستراتيجياً طويل الأمد.

ومن هذا المنطلق، تحظى شبه الجزيرة الكورية باهتمام اقتصادي متزايد من قبل كلاً من الولايات المتحدة والصين.

ثانيا- الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية:

تركّز الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية على تعزيز الشراكة الاقتصادية مع كوريا الجنوبية، بما يخدم أهدافها الجيوسياسية الأوسع في آسيا. كما أنّ مصالح الولايات المتحدة الكبيرة مع دول الإقليم تقودها إلى البحث عن كل ما يعزّز أمنها وحماية مصالحها، فحجم تجارتها مع كوريا الجنوبية بلغت نحو 197 مليار دولار عام 2024.[22]

وتعدّ اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية (KORUS FTA) أحد أبرز أدوات النفوذ الاقتصادي الأمريكي، إذ تتيح لواشنطن تعزيز حضورها التجاري والاستثماري في الاقتصاد الكوري الجنوبي.

كما تسعى الولايات المتحدة إلى: تقليل اعتماد حلفائها الآسيويين على الاقتصاد الصيني، حماية تفوقها التكنولوجي، خاصة في الصناعات الحساسة، إعادة تشكيل سلاسل التوريد بما يحدّ من النفوذ الصيني. لذلك أعلنت الإدارة الأمريكية في 2 نيسان 2025 عن فرض رسوم جمركية خاصة تستهدف 57 دولة بنسب تتراوح بين (10 إلى 50%) بينما وصلت قيمة التعريفات الإضافية الجديدة على الواردات الصينية إلى 145%.[23]

وتؤكّد التقارير الأمريكية أنّ التنافس الاقتصادي مع الصين في شبه الجزيرة الكورية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي الأمريكي، لا سيما في مجالات أشباه الموصلات والتقنيات المتقدمة.

ثالثاً– الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في شبه الجزيرة الكورية:

تعدّ الصين الشريك التجاري الأول لكوريا الجنوبية، ما يمنحها نفوذاً اقتصادياً كبيراً في شبه الجزيرة الكورية، وتعتمد بكين على أدوات اقتصادية متنوعة تشمل التجارة والاستثمار والسياحة، للضغط أو التأثير في السياسات الكورية الجنوبية عند الحاجة.

وقد ظهر هذا النفوذ بوضوح عقب قرار كوريا الجنوبية نشر منظومة "ثاد"، حيث استخدمت الصين إجراءات اقتصادية غير رسمية مثل تقليص السياحة، وفرض قيود على الشركات الكورية، ما ألحق خسائر اقتصادية ملموسة بسيؤول. ويشير هذا المثال إلى كيفية توظيف الصين للاقتصاد كأداة سياسية ضمن التنافس مع الولايات المتحدة.

وفي إطار إستراتيجية الصين في المجال الاقتصادي، ساهمت في تأسيس تكتلات اقتصادية كبرى، منها مجموعة بريكس، مجموعة شنغهاي، ومبادرة الحزام والطريق.[24]

فالمنافسة الآن أصبحت بالقدرة على السيطرة على "مثلث القوة الإستراتيجية" (الممرات البحرية – المعادن النادرة – البنية الرقمية)، وأصبحت الصين تمتلك 43,8% من قدرة الحوسبة الفائقة العالمية (قائمة –TOP500) نوفمبر 2025 مقابل 28,7% فقط الولايات المتحدة الأمريكية.[25]

رابعاً– كوريا الشمالية في معادلة التنافس الاقتصادي:

تلعب كوريا الشمالية دوراً مختلفاً في البعد الاقتصادي للتنافس، إذ تخضع لعقوبات دولية صارمة تقودها الولايات المتحدة، في حين تعدّ الصين شريانها الاقتصادي الأساسي، وعلى الرغم من التزام بكين الرسمي بالعقوبات، فإنّها تسعى إلى منع انهيار الاقتصاد الكوري الشمالي لما قد يحمله ذلك من تداعيات أمنية واقتصادية خطيرة على حدودها.

وتستخدم الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط رئيسية لدفع كوريا الشمالية إلى التخلي عن برنامجها النووي، بينما ترى الصين أنّ الإفراط في العقوبات قد يؤدي إلى عدم استقرار إقليمي يضر بمصالحها الاقتصادية ويعكس هذا التباين اختلاف الرؤى الأمريكية والصينية حول العلاقة بين الاقتصاد والأمن في شبه الجزيرة الكورية.[26]

خامساً– التنافس التكنولوجي وسلاسل التوريد:

أصبح التنافس التكنولوجي محوراً أساسياً في البعد الاقتصادي للتنافس الأمريكي–الصيني حيث تعدّ كوريا الجنوبية لاعباً رئيسياً في صناعة أشباه الموصلات، وهي صناعة حيوية للاقتصاد العالمي وللقوة العسكرية الحديثة.

وتتصدر الولايات المتحدة وحلفاؤها الإنتاج العالمي من الرقائق الإلكترونية، حيث تسيطر فقط على 12% من هذه الصناعة فيما تنتج اليابان 15%، وكوريا الجنوبية حوالي 21%، وتايوان 22% باستثمارات أغلبها أمريكية، فيما انتقلت الصين من الصفر إلى 15% من إجمالي السوق العالمية وأصبحت تتقدم في التقنيات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي ومجالات التكنولوجيا العصرية والصواريخ العابرة للقارات (الفرط صوتية)، فضلاً عن تقدمها في أنظمة حرب الفضاء والقيادة الذاتية.[27]

تسعى الصين إلى وضع نفسها كقوة عظمى رائدة في مجال العلوم والتكنولوجيا في العالم كجزء من إستراتيجية "الأمن القومي الشامل"، التي تخطط من خلالها بكين، لأن تكون أحد أبرز القوى عالمياً في مجالات التقنية والابتكار، وفي قلب هذه الإستراتيجية تقع رقائق أشباه الموصلات الدقيقة، التي تُعد ضرورية لجميع التقنيات المدنية والعسكرية الحالية والناشئة، وتأمل بكين أن تساعدها هذه الرقائق على تحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية على مدى العقود المقبلة؛ لتحلّ محل الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى المهيمنة وزعيمة النظام العالمي الحالي.

وفي عام 2019 أصدرت الولايات المتحدة مرسوماً يحظر على شركات الاتصالات الأمريكية بيع الأجهزة ومعدات التكنولوجيا في إجراء يستهدف شركة هواوي الصينية العملاقة، إذ أعلنت الإدارة الأمريكية أنّها تشكّ بأنّ الشركة الرائدة عالمياً بالجيل الخامس تتجسس لصالح بكين، وأدرجتها في قائمة الشركات المحظورة بيع منتجات التكنولوجيا لها.[28]

يرى الباحث أنّ البعد الاقتصادي يشكل ركيزة أساسية في التنافس الأمريكي–الصيني في شبه الجزيرة الكورية، حيث تستخدم كلٌّ من واشنطن وبكين أدوات اقتصادية متنوعة لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الإستراتيجية، وتجد الكوريتان نفسيهما أمام تحدي الموازنة بين المصالح الاقتصادية والالتزامات السياسية والأمنية في ظلّ تصاعد حدّة التنافس بين الدول الكبرى. كما هو واضح في الجدول الآتي الذي يمثّل مقارنة بين أقوى اقتصادين متنافسين عالمياً.

الجدول رقم [2]: مقارنة بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني حسب إحصاءات 2025

الدولة	الولايات المتحدة	الصين
الناتج المحلي الإجمالي	30 تريليون دولار	19 تريليون دولار
الدين الحكومي	36 تريليون دولار	16 تريليون دولار
معدل النمو	%2.8	%5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	89.700 دولار	13.870 دولار
نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي	9.9% من الناتج المحلي الإجمالي 2.94 تريليونات دولار	36.5% من الناتج المحلي الإجمالي
الاستثمار الأجنبي المباشر	5.4 تريليونات دولار	114.7 مليار دولار
الاستهلاك	68% من الناتج المحلي الإجمالي 18.13 تريليون دولار	35% من الناتج المحلي 6.8 تريليونات دولار
التضخم	%2.3	%0.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مصادر: تقارير البنك الدولي – مركز الروابط للأبحاث والدراسات الإستراتيجية.

يلاحظ من خلال الجدول أنّ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة أكبر من الناتج المحلي للصين، ولكن بالمقابل نجد أنّ حجم الدين العام للولايات المتحدة أكبر من ناتجها المحلي، بينما الصين ديونها أقل من ناتجها المحلي، وكذلك معدل النمو الاقتصادي لدى الصين أعلى من معدل النمو لدى الولايات المتحدة، ولهذا تشهد الصين نمواً متزايداً ومنافساً، ويتوقع الخبراء أن تتساوى الصين مع الولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي في عام 2035.

وبشكل عام يتميز الاقتصاد الأمريكي بالمرونة والابتكار والاستهلاك الداخلي القوي، لكنّه يعاني من عجز تجاري ودين مرتفع، في المقابل يعتمد الاقتصاد الصيني على الصناعة والصادرات مع قوة عاملة ضخمة، لكنّه يواجه

تحديات ديموغرافية وتجارية متزايدة في ظل الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة عام 2025، وقد تتّسع الفجوة بينهما، إذ إنّ المستقبل يعتمد على كيفية تعامل كل اقتصاد مع هذه التحديات.

المبحث الرابع: انعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني على أمن واستقرار شبه الجزيرة الكورية

يشكّل التنافس الحاد بين الولايات المتحدة والصين بيئة أمنية متقلّبة وغير مستقرة في شبه الجزيرة الكورية، إذ تترجم الخلافات السياسية والاقتصادية إلى مخاطر أمنية ملموسة. لا يقتصر تأثير هذا التنافس على زيادة التوتر العسكري فحسب، بل يمتد ليشمل تقويض فرص الحوار بين الكوريتين ووضع المنطقة على مفترق طرق بين سيناريوهات الصدام أو التعايش المشروط.[29]

يهدف هذا المبحث إلى تحليل النتائج المباشرة وغير المباشرة للتنافس الأمريكي– الصيني على أمن واستقرار المنطقة واستشراف مسارات العلاقات المستقبلية بين القوى الكبرى.

أولاً– خطر التصعيد العسكري وزيادة الاستقطاب:

تعد زيادة التصعيد العسكري النتيجة الأبرز للتنافس بين القوّتين، مما يهدّد الاستقرار الهش في المنطقة من خلال سباق التسلّح الإقليمي وتصلّب المواقف، إذ يؤدي تعزيز القواعد الأمريكية ونشر الدرع الصاروخية إلى ردود فعل صينية وروسية مضادة، مما يجعل من أيّ خطأ في التقدير سبباً لمواجهة دولية كبرى.[30]

وفي المقابل، تزيد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من وتيرة المناورات العسكرية المشتركة وتعززان قدرات الردع الموسع. هذه الخطوات المتبادلة تخلق ما يعرف بـ"المعضلة الأمنية"، إذ يؤدي سعي طرف واحد لتعزيز أمنه إلى شعور الطرف الآخر (بما في ذلك الصين) بالتهديد، مما يدفع الجميع إلى سباق التسلّح وتدهور الثقة، ينتج عن ذلك:

1–الاستقطاب الجيوسياسي: يؤدي التنافس بين القوى الكبرى إلى تعقيد الوضع الأمني في المنطقة. تعزّز الولايات المتحدة تحالفاتها الثلاثية (الولايات المتحدة– اليابان– كوريا الجنوبية) لمواجهة التهديد المشترك، بينما تدفع الصين وروسيا نحو بناء جهة مضادة عبر تعزيز علاقاتهما مع كوريا الشمالية.[31]

2– هذا الاستقطاب يجعل الحوار المتعدد الأطراف، مثل المفاوضات السداسية، شبه مستحيل، ويزيد من مخاطر سوء التقدير الذي قد يؤدي إلى اشتباك عسكري غير مقصود.

3–تزايد المناورات والتدريبات العسكرية: تكثّف الولايات المتحدة تدريباتها مع كوريا الجنوبية ونشر قوة استراتيجية (غواصات نووية، قاذفات)، مما يدفع بيونغ يانغ للتهديد بضربات استباقية شاملة.

4–خطر التصعيد النووي: ينظر إلى استمرار كوريا الشمالية في تطوير سلاحها النووي، بدعم صيني كعامل يدفع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة (مثل كوريا الجنوبية) إلى السعي لامتلاك أسلحة نووية مماثلة.

5–خطر الانهيار أو المواجهة الشاملة: تخشى الصين من انهيار نظام كوريا الشمالية، مما قد يؤدي لتدفق لاجئين، أو صدام مباشر بين جيشها والجيشين الأميركي/الكوري الجنوبي في حال تدخلهم.

يظلّ الصراع الكوري صراعاً مستمراً، حيث يمثل انقسام المنطقة منذ الحرب الكورية (1950 – 1953) نواة دائمة لتوترات جيوسياسية كبرى بين القوى العظمى.

ثانياً– تأثير التنافس على إعادة توحيد الكوريتين:

يشكّل التنافس الأمريكي–الصيني عقبة هيكلية أمام أيّ تقدم جوهري نحو إنهاء حالة الحرب أو تحقيق توحيد شبه الجزيرة الكورية للأسباب الآتية:

1– المصالح المتضاربة في التوحيد: لا تتفق القوى الكبرى على شكل التوحيد المطلوب.

2– الولايات المتحدة: تفضّل توحيداً يقوده الجنوب (حليفها) ويضمن نزع السلاح النووي، لكنّها قلقة من التكاليف الاقتصادية والسياسية الفورية.

3– الصين: تخشى بشكل قاطع أي توحيد قد يؤدي إلى تمركز قوات أمريكية على حدودها أو انهيار مفاجئ يؤدي إلى تدفق اللاجئين عبر الحدود. لذلك، فإنّ الإستراتيجية الصينية تفضّل الوضع الراهن المستقر على أي تغيير جذري لا يمكن التنبؤ به.

4– تعطيل التقارب بين الكوريتين: أي محاولات للتقارب بين سيؤول وبيونغ يانغ، كما حدث خلال الفترة الدبلوماسية بين عامي 2018–2019، تفسّر من قبل أحد الأطراف الكبرى على أنّها تهديد لمصالحه. على سبيل المثال، قد تعتبر واشنطن التقارب الاقتصادي تهديداً لمصالحها. وبذلك، يعمل التنافس كقوة كابحة تمنع أي مبادرات كورية ذاتية.[32]

ثالثاً– انعكاسات التنافس على الأمن الإقليمي والدولي:

لا تقتصر آثار التنافس الأمريكي–الصيني على شبه الجزيرة الكورية فقط، بل تمتد إلى الأمن الإقليمي في شرق آسيا والأمن الدولي بشكل عام، فالتوتر في شبه الجزيرة قد يؤدي إلى:

1– تعزيز التحالفات والمحاور: يؤدي التنافس إلى تعميق الاستقطاب، حيث تعزز الولايات المتحدة تحالفاتها الثلاثية مع كوريا الجنوبية واليابان، في المقابل تقوى العلاقة الإستراتيجية بين بكين وبيونغ يانغ (المعروفة بمعاهدة الدفاع المشترك بين الصين وكوريا الشمالية).

2– تصعيد التوترات النووية والعسكرية: الاستخدام الكوري الشمالي للتوترات الأمريكية الصينية كغطاء لتطوير قدراتها النووية والصاروخية، مما يدفع كوريا الجنوبية واليابان لزيادة ميزانياتهم الدفاعية والاعتماد بشكل أكبر على المظلة النووية الأمريكية.

3– عرقلة مجلس الأمن الدولي: التنافس يجعل من الصعب إصدار قرارات دولية موحدة لمعاقبة بيونغ يانغ، حيث تتبنى الصين وروسيا مواقف تحمي كوريا الشمالية من العقوبات الأمريكية، مما يضعف فاعلية المنظومة الدولية.

4– خطر التصعيد غير المقصود: تتحول المنطقة الى نقطة احتكاك ساخنة، حيث يمكن أن تؤدي المناورات العسكرية المشتركة لأي طرف إلى سوء تقدير، مما يرفع خطر اندلاع صراع إقليمي شامل.

يؤدي التنافس المستمر إلى حالة من "الحرب الباردة الجديدة" التي تقسم العالم إلى محاور، مما يضعف دور المنظمات الدولية ويزيد الانفاق العسكري العالمي، ويحوّل الأمن الإقليمي لآسيا إلى رهينة للتوازنات الهشة بين القوى النووية.[33]

رابعاً– سيناريوهات مستقبل العلاقة بين القوى الكبرى في المنطقة:

يمكن استشراف مستقبل شبه الجزيرة الكورية من خلال ثلاثة سيناريوهات رئيسية تحكمها طبيعة إدارة التنافس:

1– سيناريو الصدام (Worst–case Scenario):

يتمثّل في تصعيدٍ غير منضبط ينجم عن سوء تقديره خاصّة حول القضية النووية أو حادث عسكري بحري. هذا السيناريو يؤدي إلى أزمة كبرى قد تتدخل فيها الصين مباشرة أو غير مباشرة لحماية مصالحها، مما يهدّد باشتعال صراع إقليمي أوسع.

2– سيناريو استمرار التنافس الحاد مع إدارة للأزمات (Status Quo Plus):

وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً حالياً تستمر فيه الولايات المتحدة والصين في التنافس (خاصة اقتصادياً وتكنولوجياً) لكنهما تتّفقان ضمنياً على ضرورة إدارة التوتر لمنع أيّ تصعيد يهدّد مصالحهما المشتركة في الاستقرار الإقليمي، هذا السيناريو يعني استصدار الانقسام والجمود السياسي.

3– سيناريو التفاهم المشروط (Engagement conditional):

يتطلّب هذا السيناريو أن يتوصّل الطرفان إلى "أرضية مشتركة" التعاون في قضايا محددة، مثل تغير المناخ أو مكافحة الأوبئة. ومن ثم تمديد هذا التعاون المشتمل إدارة القضية النووية الكورية (Pardee, 2019 ,) لكن تحقيق هذا السيناريو يتطلّب تحولاً كبيراً في سياسات كل من واشنطن وبكين تجاه بعضهما البعض.

ويرى الباحث أنّ التنافس الأمريكي– الصيني يشكل عاملاً رئيسياً في تحديد مستوى الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، حيث يؤدي هذا التنافس إلى تعقيد البيئة الأمنية، وإضعاف فرص التوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة.

الخاتمة:

تناول الباحث التنافس الأمريكي – الصيني في شبه الجزيرة الكورية من خلال تحليل أبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية، في إطار فهم أوسع لدور القوى الكبرى في تشكيل التوازنات الإقليمية في شمال شرق آسيا. وقد تبيّن أنّ شبه الجزيرة الكورية لا تمثّل مجرد نزاع محلي بين الكوريتين، بل تُعد ساحة إستراتيجية مركزية يتجسّد فيها الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والصين، ضمن سياق إعادة تشكيل النظام الدولي.

كما أبرز الباحث أنّ التنافس السياسي بين واشنطن وبكين في شبه الجزيرة الكورية يتّسم بطابع غير مباشر، يعتمد على أدوات دبلوماسية وتحالفية واقتصادية، مع الحرص على تجنب المواجهة العسكرية المباشرة. غير أنّ هذا التنافس أسهم في تعقيد جهود التسوية، وأضعف فرص التوصّل إلى حلول دائمة للأزمة الكورية، خاصّة في ظلّ اختلاف الرؤى حول التعامل مع كوريا الشمالية وبرنامجها النووي.

وفي البعد الاقتصادي، بيّن الباحث أنّ الاقتصاد أصبح أداة مركزية في التنافس بين القوتين، حيث تسعى كل منهما إلى توظيف التجارة والاستثمار وسلاسل التوريد والتكنولوجيا لتعزيز نفوذها في شبه الجزيرة الكورية. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على كوريا الجنوبية، التي تجد نفسها مضطرة إلى الموازنة بين التزاماتها الأمنية وتحالفها مع الولايات المتحدة من جهة وبين مصالحها الاقتصادية الواسعة مع الصين من جهة أخرى.

وأخيراً، يمكن القول إنّ التنافس الأمريكي – الصيني في شبه الجزيرة الكورية يعكس ملامح مرحلة انتقالية في النظام الدولي، تتّسم بتراجع الهيمنة الأحادية وصعود التعدّدية القطبية، وهو ما يجعل من شبه الجزيرة الكورية ساحة اختبار حقيقية لمستقبل التوازنات الدولية في شرق آسيا والعالم.

النتائج والمناقشة:

توصّل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات تتمثّل بما يلي:

1- تُعدّ شبه الجزيرة الكورية منطقة إستراتيجية محورية في التنافس بين الولايات المتحدة والصين، بسبب موقعها الجغرافي ودورها الأمني والاقتصادي في شمال شرق آسيا.

2- تبيّن أنّ التنافس الأمريكي – الصيني في شبه الجزيرة الكورية يتخذ طابعاً غير مباشر، يعتمد على أدوات سياسية واقتصادية وأمنية، مع تجنب المواجهة العسكرية المباشرة بين القوتين.

3- يشكّل البعد الاقتصادي عنصراً أساسياً في التنافس بين القوتين، حيث تُستخدم التجارة والاستثمار والتكنولوجيا كأدوات ضغط وتأثير في السياسات الكورية.

4- لقد أسهم التنافس بين القوى الكبرى في زيادة عسكرة شبه الجزيرة الكورية، ورفع مستوى التوتر وعدم الاستقرار الأمني، مما يجعل المنطقة عرضة لاحتمالات التصعيد في أي وقت.

5- أن مستقبل الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية سيظل مرتبطاً بشكل وثيق بمسار العلاقات الأمريكية–الصينية، وبمدى قدرتهما على إدارة التنافس ضمن أطر دبلوماسية سلمية تقلّل مخاطر الصراع.

References:

[1] N. Taweel, "The Strategic Triangle in Northeast Asia: A Post-Cold War Study", Berlin: Arab Democratic Center, (In Arabic),P.170. 2017.

[2] Cumings, Bruce. "The Korean War: A History. Modern Library", P.250. 2010.

[3] P. Scott. "Mapping the Geopolitical Landscape of Northeast Asia", Asia Policy Journal. No. P.34. 2019.

[4] Arabic Center for Research and Policies Study-Arabic Studies, No.63, Aldawha, (In Arabic), , P. 132-133. July 2023.

[5] "National Security Strategy. The White House", P.11. 2022.

[6] "The US National Security for Confronting Great Power conflicts", Abu Dahbi: Future Center for Advanced Research and Studies. (In Arabic), October 2022.

[7] M. Ali, "China and International Conflict for the Korean Peninsula ", Cairo: Arab center for Knowledge, (In Arabic),P.89. 2021.

[8] Https//www.alaraby co.uk. 13-6-2025.

[9] S. Alsayed, "The Foreign Policy of the Great Powers in Asia", Alexandaria: Dar Alfikr Aljami, (In Arabic),P. 164. 2017.

[10] A. Abduh, "The Effect of Taiwan Crisis on Strategic Balance in East Asia: US-China Relations (2016-2022) State Study", Swiss University, Faculty of Politics and Economics, (In Arabic). P.126

[11] H. Morgantho, "Policy Between Nations: Conflict for Power and Peace", Beirut: Nationl Center for Translation, (In Arabic), P.75. 2012.

[12] M. Idrees, "Realistic Theory and Analysis of International Conflicts", Cairo: Alahram for Political and Strategic Studies, (In Arabic), P.112. 2016.

[13] K.M. Campbell & E. Ratner, "The China Reckoning Foreign Affairs", P.61. 2018.

[14] H. Nafa, China and Transitions in International System", Beirut: Arab Union Studies Center, (In Arabic), P.147.2018.

[15] "The Determinants of US-China Relations", Haramon Center for Modern Studies, Unit of Policies Studies, (In Arabic), P.6. 2019.

[16] S. A. Snyder, "The US-South Korea Alliance: Meeting New Security Challenges", USA, 2001.

[17] J. Dobbins and others, "Reconsidering the Conflict with China: Possibilities, Consequences and Strategies of Deterrence", Rand Corporation, (In Arabic),P.1-16. 2017.

[18] J. S. Nye, "The Future of Power Public Affairs", P.105.2011.

[19] H. Nafa, " International and Regional System: Change and Continuity Problem", Cairo: Dar Almustakbal Alarabi, (In Arabic),P.320. 2015.

[20] C. Kang, "Economic Security and the US-China Rivalry in East Asia", Isan Institute for Policies, Seoul, 2024.

[21] M. Alali, "The Political Economy of East Asia", Damascus: Alhewar Dar, (In Arabic), P.96. 2019.

[22] A. Awwad, "The American Military Strategy Towards East Asia 2021-2025", Baghdad University, (In Arabic). Political and International Journal. Vol.52. P. 35-66. July.2022.

[23] A. Alghetani, "Trump's Trade Policy: Purposes and Effects on American and International Economy", Alahram Center, (In Arabic), April 2025.

[24] J. Alkhateeb, "US-China Relations: Prospects for Conflict and Cooperation (2015-2008)", Berlin: Arab Democratic Center, (In Arabic).

[25] A. Kamha, "America and China: "Conflict of Demonstrating on the Strategic Triangle of Power"", Cairo: International Policy Magazine, (In Arabic), 12/12/2025.

[26] K. Mansour, "North Korea and International Policy", Cairo: Alangelo Egyptian Library, (In Arabic),P.167. 2017.

[27] Z. Orebi, "The Effect of Technological Competition between China and America on the Future of International System", Baghdad: Albayan Center for Studies and Planning, Regional and International Affairs, (In Arabic),P.25. May 2023.

[28] T. Abd Allateef, "The US Strategy Towards China's Ambitions", Alexanderia University, Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, (In Arabic),Vol.9.No.18. P.270-326. 2024.

[29] E. Nicholas. "The Strategic Implications of the US-China Rivalry in Northeast Asia". American Enterprise Institute (AEI) Puplication,P.12. 2021.

[30] A. Alkateet, "National Security in East Asia", Cairo: Dar Alshorok, (In Arabic),P.310. 2014.

[31] N. Abd Alrahman, "International Security and Crisis Management", Amman: Dar Wael for Publishing, (In Arabic), P.201. 2018.

[32] S. Scott. "The US-South Korea Alliance: The Evolving Dynamics of Bilateral Relations". Routledge, P.160. 2018.

[33] S. Allondi, "The New International System: Conflicts and Balances", Cairo: Dar Alhilal, (In Arabic), P. 240.2012.